

## **الدارس**

سعد شعبان جاسم شعبان قاسم الحسين

## **عنوان الرسالة**

المسئولية الجنائية للشاهد – دراسة مقارنة بين القانونين المصرى والكويى

## **اسماء المشرفين**

أ.د/ ابراهيم حامد طنطاوى

د/ محمد سعيد عبد العاطى

## **ملخص الرسالة**

اشتملت الرسالة على ثلاث ابواب يسبقها فصل تمهيدى وخلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها خلو النصوص القانونية فى التشريع المصرى والتشريع الكويى من تعريف الشهادة وان للشهادة اهميتها فى مجال الالابات الجنائى رغم ما وجه اليها من انتقادات تتمثل فى عدم قدرة الشاهد على استجماع الوقائع ثابتة فى ذاكرته ، وان الشهادة شخصية لا يجوز الانابة فيها وان للشاهد حقوق يتمتع بها واهمها توفير الحماية اللازمة له لتمكينه من اداء شهادته فى سهوله ويسر . التشريعين المصرى والكويى قد جرما شهادة الزور وان كان المشرع المصرى لم يجرمها الا فى مرحلة المحاكمة على خلاف المشرع الكويى الذى جرمها ايضا فى مرحلة التحقيق الابتدائى .

وقد خلصت الرسالة الى توصيات اهمها ضرورة النظر فى مسألة سلطة القاضى التقديرية فى فى تقدير قيمة الشهادة والبحث فى امكانية تقنين احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالشهادة .

## الدارس

ياسر سامى محمد

## عنوان الرسالة

جريمة ازدرء الاديان ( دراسة مقارنة )

## اسماء المشرفين

أ.د/ ابراهيم حامد الطنطاوى

## ملخص الرسالة

دراسة تفصيلية عن كافة دقائق الجريمة لدى كل من التشريع الجنائى الاسلامى ونظيره الوضعى . تشكلت هذه الدراسة من فصل تمهيدى وبابين وخلصت الى نتائج وتوصيات اهمها: عدم وجود تجريم الازدرء فعليا لدى قانون العقوبات ، واهم التوصيات تغليظ العقوبات الواردة بنصوص الاعتداء على الاديان وادراج نص يجرم فعليا ازدرء الاديان من خلال من خلال تحديد ماهية الكيانات والرموز التى يمثل الاعتداء عليها ازدرءا للشرائع السماوية الثلاث .

## الدارس

محجوب قاسم على قاسم

## عنوان الرسالة

مأمور الضبط القضائي الخاص ( دراسة مقارنة )

## اسماء المشرفين

أ.د/ السيد محمد عتيق

د/ علاء اسماعيل

## ملخص الرسالة

تقوم الدولة الحديثة في سبيل اداء مهامها لحفظ كيان الدولة والابقاء عليها بوظيفتين رئيسيتين الاولى هي الضبط الاداري والثانية هي الضبط القضائي . الاولى تهدف الى تحقيق الوقاية من الجريمة ومنع وقوعها والثانية تنشأ بعد ارتكاب الجريمة ومضمونها الاستقصاء عن الجرائم والبحث عن مرتكبيها وتعقبه لتقديمهم الى العدالة .

مأموري الضبط القضائي هي الفئة المعنية بالدراسة موضوع البحث وهؤلاء هم بعض الموظفين العموميين الذين منحهم المشرع صفة الضبطية القضائية بالنسبة لبعض الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال ووظائفهم والتي تحتاج في اغلب الاحيان الى خبرة فنية او تخصص دقيق قد لا يتوفر لدى مأمور الضبط القضائي العام .

## **الدارس**

عبد الرحمن سيد احمد سعيد حسين

## **عنوان الرسالة**

الحماية الجنائية من الممارسات الاحتكارية – دراسة موضوعية

## **اسماء المشرفين**

أ.د/ السيد محمد عتيق

د/ علاء اسماعيل

## **ملخص الرسالة**

تناول الباحث الرسالة فى باب تمهيدى ، باب اول عن الاحكام الموضوعية " التجريم ومنع الممارسات الاحتكارية وباب ثانى عن الحماية الاجرائية لمنع الممارسات الاحتكارية وبدأ الباحث الرسالة بباب تمهيدى بعنوان حماية المستهلك ومنع الممارسات الاحتكارية والفصل الثانى عن اليات من الممارسات الاحتكارية واثارها فى الاقتصاد المصرى ، واختتم الرسالة بالعديد من النتائج والتوصيات الهامة والمفيدة فى مجال البحث .